نواب وصفوها بعملية استعراضية

((المدى)) تتساءل عن سبب صدور أحكام من قبل النزاهة لا القضاء

□ المدى / صباح الخالدي

اعتبر سياسيون أن الأحكام الصادرة من قبل لجنة النزاهة البرلمانية بحق مسؤولين سابقين خطوة استباقية يراد منها غلق ملفات ربما تستخدم كوثائق تثار في الاستجواب الذي دعا إليه عدد من الكتل السياسية التي أعلنت انها بصدد تهيئة ملفات الاستجواب من قبل لجنة قانونية شكلتها لهذا الغرض. ولفت هؤلاء إلى أن أغلب المدانين هم خارج العراق وشككوا بجدوى الأحكام وتوقيتها.

من جانبه سخر وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من قرار إدانته واصفاً إياه بأنه لا يهز شعرة من رأسه، باعتبار انه يحمل الجنسية البريطانية، وتوعد في الوقت نفسه أن يكشف قريباً عن فاسدين قال إنهم من التحالف الوطني، وعن آخرين قال عنهم إنهم "زوروا الانتخابات وسرقوا الأموال واشتروا بها فيلات لهم في لندن". وأصدرت لجنة النزاهة النيابية جملة من الأحكام بحق مسؤولين سابقين وعسكريين بتهمة الفساد الإداري والمالي ما أثار تساؤلات في أوساط الساسة والمحللين والمراقبين والإعلاميين وبخاصة لجهة توقيت تلك الأحكام في هذه المرحلة بالذات، وأبرزها الحكم المتعلق بوزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني الذي ينتمي إلى حزب الدعوة وتزامنه مع إثارة موضوعة استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي الذي ينتمي السوداني إلى حزبه.

وعدّ بعض الساسة تلك الأحكام خطوة استباقية من أجل غلق ملفات ربما تستخدم كوثائق تثار في الاستجواب الذي دعا إليه عدد من الكتل السياسية التي أعلنت انها بصدد تهيئة ملفات الاستجواب من قبل لجنة قانونية شكلتها لهذا الغرض.

وأشاروا إلى أن غالبية المتهمين الصادرة بحقهم أحكام هم خارج العراق وأن بمقدور الجهات الرسمية العراقية وفق الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إعادة هؤلاء المدانين عن طريق الشرطة الدولية (الانتربول) الأمر الذي دعا حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي إلى المطالبة بإصدار مذكرة قبض عبر الشرطة الدولية لاستعادة عبد الفلاح السوداني. فقد قال المتحدث باسم الحركة هادي والي الظالمي في بيان أصدره "إن إفلات السوداني يفتح أمام القضاء والادعاء العام وقوى المجتمع المدني ملفاً جديداً يتعلق بالجهات التي تقف خلف هروب وزير وقيادي سياسي من العقاب؛ ويعدّ تستراً على رؤوس كبار وإخفاء لملامح جريمة منظمة ترتبط بقوت العراقيين وصحتهم وحياتهم". وعلى الصعيد نفسه قال النائب طلال حسين الزوبعي من القائمة العراقية في تصريح (للمدى) إن قرار لجنة النزاهة النيابية بحق وزير التجارة السابق وقرارات اخرى ضد مدانين آخرين يجب ان تصدر من السلطة القضائية لا التشريعية.

وأضاف: (ان البرلمان سلطة تشريعية وان الامور القانونية من صلاحيات سلطة القضاء التي تعد البوابة لكل الأحكام واننا نخشى ان تتحول هذه القرارات الى فبركة الامور شكلياً للتستر على جرائم أخرى أكبر).

وعن صدور أحكام من لجنة النزاهة البرلمانية ضد اشخاص خارج العراق أكد الزوبعي على انها "عملية استعراض من قبل اللجنة غرضها الإيحاء بانها تعمل وتتخذ القرارات ضد المفسدين".

وبخصوص تزامن صدور تلك الاحكام مع دعوة كتل سياسية لاستجواب رئيس الحكومة، أشار النائب عن العراقية إلى ان لكل شيء مسببات والسياسة تدخل في كل مكان لذا ان ما تشهده العملية السياسية من تجاذبات له بالتأكيد علاقة بتلك الاحكام".

من جانب آخر أكد النائب محما خليل "من التحالف الكردستاني" في تصريح (للمدى) ان صدور القرار بحق وزير الكهرباء السابق عبد الفلاح السوداني من قبل لجنة النزاهة وليس القضاء أمر سليم وصائب لان البرلمان يمثل الجهة الرقابية العليا في البلد ومن حقه ان يصدر أحكاماً كهذه.

وبصدد مطالبة الجهات الرسمية بإعادة المدانين من خارج البلاد قال خليل "ان الحكومة ملزمة بإعادة المطلوبين للقضاء من الخارج وبواسطة الشرطة الدولية، خاصة وان العراق يرتبط باتفاقيات دولية في مجال إعادة المطلوبين مع الدول الاخرى".

مضيفاً ان "على الجهات الرسمية العراقية بذل الجهود لاعادة من صدرتْ بحقهم احكام لينالوا جزاءهم العادل وفق القانون".

وعلق النائب الكردي على تزامن تلك الاحكام مع ما يدور في المشهد السياسي بين الكتل، بالقول "ان هذه قضايا مهنية لا علاقة لها بالتجاذبات السياسية وان لجان البرلمان تعمل بمهنية وان هناك الكثير من الملفات تعمل لجنة النزاهة البرلمانية ولجان اخرى كل حسب اختصاصه من اجل انجازها واتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها".

أما وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني فقد سخر من قرار لجنة النزاهة ضده وقال في تصريح صحفي "ان القرار لا يهز شعرة من رأسي ابدا وانا احمل الجواز البريطاني" واضاف "القرار ما هو الا وسيلة للتستر على ملفات فساد وسرقات كبيرة جدا قام بها بعض ممن يشترك في العملية السياسية ويمثلون الائتلاف الوطني". وأضاف متوعداً "في القريب العاجل سأكشف اسماء جميع المتورطين في الفساد والجهات التي زورت الانتخابات وهربت الاموال للخارج لشراء القصور والفلل في لندن". واكد في ختام تصريحه على ان هناك من حاول مساومته لضمان سكوته وعدم "فضح المستور" على حد قوله.

تحالف الوسط: سحب الثقة لن يخلّف فراغاً سياسياً

□ بغداد/المدى

حذر رئيس تحالف الوسط المنضوي في القائمة العراقية، أمس الثلاثاء، من انسحاب الخلافات السياسية إلى الشارع العراقي، داعياً الأطراف كافة إلى إيقاف عملية التصعيد الإعلامي على خلفية محاولة سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي.

وقال إياد السامرائي في بيان صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "استمرار الأزمة السياسية على شاكلتها الحالية سيؤدي إلى تصديرها إلى الشارع العراقي وهذا أخطر ما في الأمر"، داعياً الأطراف السياسية إلى "إيقاف عملية التصعيد الإعلامي في ما بينها كون الأمر لا يصب في مصلحة الجميع".

وأعرب السامرائي عن استغرابه من "الضجة الإعلامية التي تثار على خلفية محاولة سحب الثقة من الحكومة وحديث بعض السياسيين عن حصول فراغ أمني وسياسي في حال تم سحبها"، مشيراً إلى أن "عملية سحب الثقة ديمقراطية كفلها الدستور العراقي".

وأوضح السامرائي أن "هناك خطين لعلمية سحب الثقة من الحكومة دستورياً، أحدهما عن طريق رئيس الجمهورية وهذا خط لا يتم فيه استجواب رئيس الحكومة، حيث يتم إرسال رسالة إلى البرلمان فيجري التصويت عليه بنعم أو لا، وهذا الأمر لم يحصل كون رئيس الجمهورية اعتذر عن ذلك، أما الخط الثاني أن نمضي بعملية استجواب رئيس الحكومة ثم بعد ذلك حسب القناعة يتم سحب الثقة من عدمه".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد عقب لقائه رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، في (٢٤ حزيران ٢٠١٢) أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، كما اتهم الأخير بأنه يغض الطرف عن برلمانيين متهمين بـ"الإرهاب والتزوير"، مشدداً على أنه لم يبقَ هناك أي حل للأطراف المعارضة سوى القبول بالحوار والدستور والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وأكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني خلال لقائه وزراء خارجية السويد وبولندا وبلغاريا، في ٢٤ حزيران الحالي، استمرار مساعي سحب الثقة من المالكي، لافتاً الى وجود لجنة من البرلمانيين تمهّد لاستدعائه لهذا الغرض.

وكان حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية جلال طالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني أكدا، في (٢٣ حزيران ٢٠١٢)، تمسكهما بإجراءات سحب الثقة من رئيس الحكومة، وأوضحا أن مساعيهما هذه تجري بالتنسيق مع الأطراف الأخرى مع مراعاة المسؤوليات الدستورية لرئيس الجمهورية.

كما كانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أعلنت، في (٢٠ حزيران الحالي) عن تشكيل لجان قانونية وسياسية لاستجواب رئيس الحكومة نوري المالكي تمهيداً لسحب الثقة عنه، مؤكدة أنها تسعى إلى توسيع التحالف الذي شكل مؤخراً مع الكرد وتيار الصدر ليشمل أطياف الشعب كافة.

لكن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر في موقف مستجد، في ٢٤ حزيران ٢٠١٢، أن عقد الاجتماع الوطني صعب جداً في ظل الظروف الحالية بين الكتل السياسية ولفت إلى أنه ليس معنياً به، فيما جدد تأكيده أنه لن يدعم مشروع سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي في حال التزم الأخير بمبدأ الشراكة في الحكم وعدم تهميش الآخرين.

يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني الذي يخضع لفحوصات طبية حالياً في ألمانيا هدد، في (١٦ حزيران الحالي)، بالاستقالة في حال أجبر على تغيير قناعاته، مؤكداً أن منصبه يقتضي الحيادية وتوحيد الصف.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

تفاصيل مهربة من حقيبة وزير

رغم أن لدينا عشرات الوزراء السابقين والحاليين، ومعظمهم يعارض طريقة رئيس الحكومة في إدارة الدولة، إلا أن المعلومات التي تتسرب عن جلسات مجلس الوزراء وهي الأكثر حساسية في إدارة البلاد والعباد، لا تزال نادرة. لا أحد يتكلم بوضوح ولا توجد تفاصيل وافية تجعلنا نعرف ماذا يدور كل يوم ثلاثاء حين يجتمع رئيس حكومتنا مع طاقمه.

وفي بعض اللقاءات النادرة التي تتاح مع مسؤول تنفيذي، أحاول أن استنطق كصحفي، ويأخذ هو برفض التصريح. أتعهد بعدم ذكر اسمه، فيبقى يشك ويشك ويمارس الحذر. وقد كنت قبل بضعة أيام في ضيافة رجل حصيف ونبه، وهو وزير سابق حمل حقيبة مهمة. جرجرناه وجرجرنا، وقال أشياء وكتم أخرى، وكان في حديثه أشياء أخشى أنا نفسي أن أفشيها.

كلنا نخشى إذن يا سيادة الوزير. لكن دعنا نتكلم فيما لا نخشاه.. كيف كانت تدار الأمور في مجلس الوزراء، وما هي الاعتراضات الكبرى على طريقة رئيس الحكومة في إدارة الدولة؟

تأتي التفاصيل قطرة قطرة.. يقول إن "أزمة التواقيع" التي حصلت في ملف سحب الثقة، هي أزمة دائمة في مجلس الوزراء. ذلك أن السيد نوري المالكي حين يطلب من الوزراء أن يقوموا بالتوقيع على قرار، يكتشف أن ثلاثة أو أربعة منهم غائبون، واحد في سفر والآخر لطارئ وثالث لمرض..الخ. فيقوم هو أو احد معاونيه بالتوقيع نيابة عن الوزير المتغيب. وكثيرا ما تحصل مشاكل في الجلسة اللاحقة حين يستنكر الوزير أن هناك من قام بالتوقيع بدلا عنه.

وكما يقول الوزير فإن مشكلة التوقيع على القرارات داخل مجلس الوزراء كبيرة جدا. فحتى الوزراء الحاضرون يجدون أنفسهم في مأزق حين يطلب منهم السيد نوري المالكي أن يوقعوا على قرار مهم. يوضح الوزير: من عادة المالكي أن يطرح الأشياء الأكثر أهمية، في آخر خمس دقائق من الاجتماع! انه يتحاشى طرحها في بداية الاجتماع أو وسطه، ويريد أن يجعلنا بدافع نقص الوقت والاستعجال، أن نوقع دون نقاشات كثيرة. وهكذا مرت أخطر القرارات.

طيب.. ألم تعترضوا يا معالي الوزير؟ يقول: كثيرا ما نعترض على ترتيب جدول أعمال الجلسة، لكن لم يستجب لنا احد. مرة قلت للمالكي حين طلب أن نوقع على عقد كبير لإحدى الشركات، إن علينا مناقشة الموضوع ودراسته لان المبلغ المالي طائل، ومن الخطأ أن نناقش الموضوع في الدقائق الخمس الأخيرة. لكن المالكي لم يتردد في السخرية من طلب النقاش الموسع وأجابني بأنه هو الذي ناقش الأمور مع الخبراء واقتنع وأن على الوزراء أن يعملوا بقناعة رئيس الحكومة. يضيف الوزير: قلت للمالكي إذن لماذا تدعونا إلى اجتماعات، يمكنك والحال هذه أن تبعث مدير مكتبك بورقة كي يجمع تواقيعنا ونحن في مكاتبنا!

الوزير يذكر أن غياب النظام الداخلي لمجلس الوزراء والذي تطالب به الكتل، سمح للمالكي بأن يدير اجتماعات مجلس الوزراء، كما يشاء هو، ولم يترك لمعترض أن يعترض بسلاسة. وحين نطلب المزيد من النقاش يقول: تريدون تأخير البلاد والعباد!

غياب هذا النظام الداخلي حسب الوزير السابق، يؤدي أيضا إلى التباس كبير في الأوامر والتوجيهات التي تصدر عن المالكي. فهناك ٥ أو ٦ جهات تبعث كتبا رسمية إلى مؤسسات الدولة تحمل تعبير "أمر السيد رئيس الوزراء، أو وجه السيد رئيس الوزراء".. وأحيانا تأتي إلينا ٥ توجيهات بعضها ينقض بعضا. وحين نتابع الموضوع نرى أن الفوضى وعدم وجود نظام داخلي ينظم عمل الحكومة، هو السبب. كما أن بعض الجهات تصدر توجيهات باسم المالكي دون علمه، وعندما نناقش الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء، يقول المالكي انه لم يأمر بكذا. يقوم باتصالات هاتفية ويستوضح ويكتشف أحيانا، وعلى مرأى ومسمع من الوزراء، أن احد بطانته هو الذي تطوع وكتب: أمر رئيس الوزراء...

الوزير يقول أن لديه قائمة طويلة بالأوامر التي صدرت دون علم المالكي ومن الحلقة المقربة منه، وطبقتها مؤسسات الدولة أسابيع او شهورا، حتى اكتشفت الحكومة ذلك. يقول انه في إحدى المرات جرى تحريك قوات عسكرية "بأمر من المالكي" لاعتقال شخص، وحين تفاجأت الحكومة بحصول ضجة، أمر المالكي بالتحقيق، فاتضح أن احد المقربين منه هو الذي تحدث باسم رئيس الحكومة وقام بتحريك القوات.

الأمر مستمر منذ ٧ أعوام، ولكن ما العمل؟ تترك للمالكي الحكومة وتنسحب فيأتي بغيرك ويستمر الخطأ؟ أم تبقى تراقب أخطاء لا يجري تصحيحها؟ أم تحاول سحب الثقة عنه فيحصل كل ما يحصل الآن؟ هكذا يتحدث الوزير السابق. إنها حيرة عراقية بامتياز، ومعلومات "مهربة" من حقيبة وزير سابق.

ردوا على هجوم رئيس الوزراء ضد السلطة التشريعية

نواب: المالكي يسعى بطرق "غير ديمقراطية" للبقاء في منصبه

□ بغداد / المدى

اتفق نواب على ان الاتهامات التي وجهها رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الاول ضد مجلس النواب بالتقصير في أداء عمله يراد منها تشتيت الانتباه عن موضوع سحب الثقة، ورمي الكرة في ساحة اخرى بعيداً عن ساحة الحكومة. فقد وصف النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي تصريحات رئيس الوزراء الاخيرة بانها سعي للبقاء في الحكم بطرق بعيدة عن الديمقراطية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شن في وقت سابق هجوما على مجلس النواب متهما نوابا بالتورط بقضايا ارهابية وتزوير مؤكدا على ان "البرلمان يجب أن يأخذ دوره كأخطر سلطة في البلد، وهو السلطة التشريعية، وهناك مخالفات كبيرة فيه، هناك اختطاف للبرلمان، وهناك سكوت عن هذه المخالفات"، مشيرا الى أن "اننا نرفض الإملاء، ونرفض أن يدخل في مؤسساتنا الدستورية الشرعية وبالذات البرلمان".

وقال الأتروشي لوكالة "الفرات نيوز" أمس الثلاثاء إن "تصريحات المالكي الأخيرة تعبير صريح عن نيته في فرض نفسه على جميع الشركاء السياسيين وبقائه في الحكم دون أن يتعرض لأي منغص يعيقه عن الاستمرار بمشروعه".

وأضاف إن "المالكي أظهر بتصريحاته الأخيرة عدم حسن نواياه تجاه العملية الديمقراطية في العراق من خلال عدم اكتراثه بالرسائل التي وجهت اليه من أربيل و النجف لحل مسألة سحب الثقة و استهزائه الواضح بها في الوقت الذي تعد فيه عملية سحب الثقة ممارسة ديمقراطية".

وأشار الأتروشي الى أن "دعوات المالكي الى الحوار لا معنى لها لأن الكثير من الأطراف لا تود التحاور مع شخص مخلف لوعوده وغير ملتزم بالاتفاقيات السابقة التي ابرمها عند تشكيل حكومته".

وشدد "على أن المالكي يؤمن بأن اغلبية برلمانية غدت اليوم لا ترغب في وجوده كرئيس لمجلس الوزراء وأن مسألة استجوابه يجب أن تقدم الى مجلس النواب العراقي لمناقشتها و من ثم استضافته داخل قبة البرلمان".

الاتروشي

فيما نفى النائب عن القائمة العراقية رعد الدهلكي وجود اي خلل في اداء السلطة التشريعية مؤكدا ان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي يدير المجلس بصورة وطنية.

وقال الدهلكي في تصريحات صحفية يوم امس إن "اداء مجلس النواب خلال الفترة الماضية لم يشبه أي خلل وتمكن النجيفي من ادارته بصورة ناجحة وبروح وطنية بعيدا عن الانحياز لقائمته".

وأضاف "اننا نستغرب مما يدور حاليا بشأن السلطة التشريعية ورئاستها والمطالبة بازاحة النجيفي واتهامه بالعمل لصالح القائمة العراقية المنتمي اليها في حين انه اعلن منذ اليوم الاول لتسنمه منصب رئاسة البرلمان انه سيدير الجلسات بعيدا عن انتمائه السياسي"، مشيرا الى "موقف النجيفي عندما قررت القائمة العراقية الانسحاب من جلسات البرلمان في حين انه استمر بأداء مهامه".

اللامي

وتابع ان "المراقب لأداء البرلمان خلال الفترة السابقة سيرى بطلان تلك الدعاوى بل سيرى ان السلطة التنفيذية هي التي بحاجة الى الاصلاح وان هناك عدة مطالبات تصب بهذا الاتجاه".

الدهلكي

الى ذلك اعتبر النائب عن كتلة الاحرار حسين علوان اللامي هجوم رئيس الوزراء نوري المالكي الذي شنه على مجلس النواب متهما نوابا بالتورط في قضايا ارهابية وبالتزوير ما هو الا دليل على اخفاقه في ادارة الدولة.

وقال اللامي ان "التصريحات الاخيرة المتشنجة لرئيس الوزراء نوري المالكي دليل على اخفاقه في ادارة الدولة وتحويلها على البرلمان".

واضاف ان "المالكي بدل أن يجد حلا للخروج من هذه الازمة التي عصفت بالعراق نحو المجهول اخذ يتهم مجلس النواب واعضاءه بالارهاب والتزوير"، متسائلا "لماذا التزم المالكي الصمت طول هذه الفترة واليوم يصرح بوجود ارهابيين ومزورين في مجلس النواب؟".

واوضح اللامي انه "بات من الواضح اليوم ان رئيس الوزراء اخذ يتخبط من خلال تصريحاته واتهامه للجميع بشتى الاتهامات"، داعيا اياه الى "احترام مجلس النواب واعضائه بدلا من توجيه الاتهامات لهم".

وتواجه البلاد ازمة سياسية منذ فترة ليست بالقصيرة غير أنها تفاقمت مؤخرا ووصلت الى حد المطالبة بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي إذ تطالب القائمة العراقية وكتلة الاحرار والتحالف الكردستاني بسحب الثقة عن المالكي وقامت بجمع تواقيع لنوابها وسلمت تلك التواقيع الى رئيس الجمهورية جلال طالباني لاقناعه بتقديم طلب سحب الثقة عن المالكي الى مجلس النواب، غير انه لم يقدم ذلك الطلب الى البرلمان لعدم اكتمال النصاب الكامل لسحب الثقة.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح